في الواقع الاقتصادي

وين.. وين الكهرباء.. يا رئيس الوزراء؟

عباس الغالبي

دعوني أصرخ مع متظاهري يوم الجمعة الماضي (وين وين الكهرباء.. يا رئيس الوزراء) وأسترشد بهذا الشعار العريض الذي مثل القاسم المشترك لمطالبات تظاهرات الجمعة في بغداد والمحافظات والتي كانت جلها اقتصادية وخدمية.

التظاهرات لم تسترشد بأية مرجعيات سياسية أو دينية ، وإنما نطقت روحاً عراقية و تصميماً وطنياً بامتياز، وأصبح لا يمكن لأية جهة الادعاء أنها المحفز أو المحرك الأساسي للتظاهرات، كما أن ادعاءات الحكومة التي ظهرت مهزوزة مفزوعة قبيل التظاهرات لم تكن واقع حال، بل كانت تأطيراً مسبقاً وتوصيفاً فارغاً لم يتماهَ مع معطيات الواقع التي أفرزتها التظاهرات.

وعود على بدء فأن المطالبات تكاد تكون اقتصادية خدمية في معظمها تتعلق بالوضع المعيشي للسواد الأعظم من الناس، وان كانت ليست بالجديدة إلا أن الأداء الحكومي المتراجع للحكومة السابقة والبدايات المتعثرة للحكومة الحالية هي التي أفضت إلى هذه النتيجة التي عبر عنها المتظاهرون بملء إرادتهم ومن دونٍ تحريك مسبق لأجندات وجهات أعلنت عنها الحكومة سعياً للتقليل من شأن التعبير الحر المستقل الخالي من البعد السياسي.

مطالبات الكهرباء والبطاقة التموينية ومكافحة الفساد والتصدي للبطالة هي المشتركات في بغداد والمحافظات الأخرى كافة، وهي بطبيعة الحال قديمة حديثة ليست وليدة الساعة أو جاءت تحت ضغط المرحلة وإنما نتيجة لتراكمات الأزمات والظواهر المتلازمة في الاقتصاد العراقي وآفة الفساد التي ضربت أطناب المؤسسات الحكومية، ومن هنا فأن الحكومة ليست ببعيدة عن هذه الظواهر بل هي في صلب الموضوع إلا أن العجز المستمر للحكومات المتعاقبة والوعود الفارغة التي أعلنت عنها الحكومة الحالية قبيل الانتخابات ككتل سياسية متنافسة وبعد الانتخابات كقوائم فائزة أفضت إلى تشكيل حكومة شراكة بحسب قولهم ومحاصصة مقيتة بحسب العرف المهني والسياسي، كل هذا جعل الجمهور يلجأ إلى الشارع بتعبير سلمي ديمقراطي كفلته الشرائع السماوية والوضعية ومنها الدستور الحالي.

إلا أن ما يؤشر في هذا الاتجاه أن الحكومة في خطوة تدل على فزعها وخوفها إذ منعت وسائل الإعلام من التغطية، وأقدمت على غلق قنوات فضائية بدعوى خرق الحظر المفروض على وسائل الإعلام، وقد تكون هذه الخطوة في إطار حجب تعامل القوات الأمنية مع المتظاهرين أثناء التظاهرات وبعدها، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الاتجاه، هل أن اللقطات المصورة التي أظهرتها بعض وسائل الإعلام تتسق مع ما ذكره الناطق باسم الحكومة على الدباغ والناطق باسم عمليات بغداد قاسم عطا في البرنامج التلفزيوني المباشر الذي بثته قناة العراقية ليلا بعد انتهاء التظاهرات: (بان القوات الأمنية تعاملت بمهنية عالية مع المتظاهرين)، فما تفسير نثر الطائرات المروحية المحلقة على ارتفاعات واطئة فوق ميدان التحرير للغبار، وما تفسير الاعتقالات غير المبررة لعدد من الصحفيين والإعلاميين ومنهم زميلنا في (المدى) علي عبد السادة، وما تفسير وقوف النائب عن دولة القانون كمال الساعدي متفرجاً من شرفة المطعم التركي في ساحة التحرير.

ويبقى السؤال الأهم هل انتصرت الديمقراطية، أم سقطت بهذه الحشود التي صرخت مطالبة بحقوقها القديمة الحديثة بإصلاح النظام وتأمين المستوى الاقتصادي والمعيشي اللائق بشعب مثل شعب العراق.

لنقل للساسة ولاسيما الطبقة الحاكمة أن تظاهرات الجمعة هي بمثابة جرس إنذار، فلا تستهينوا بمطالبات الشارع العراقي وإذا ما لم تتعاملوا بجدية وعمل دؤوب، فقد يحدث ما لا يحمد عقباه.

abbas.abbas80@yahoo.com

مطالبهم جلها اقتصادية وخدمية عجزت الحكومة عن تحقيقها

متظاهرون في بغداد والمحافظات يطالبون بتوفير الكهرباء والبطاقة التموينية ومكافحة الفساد

بغداد/ أحمد عبد ربه - وكالات

طالب متظاهرون في بغداد والمحافظات الأخرى يوم أمس الأول الجمعة بضرورة توفير الكهرباء ومفردات البطاقة التموينية ومكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية.

وشهدت العاصمة بغداد ومحافظات أخرى تظاهرات غاضبة على سوء الخدمات واستشراء الفساد المالي والإداري في وقت منعت الحكومة وسائل الإعلام من تغطية التظاهرات وسط إجراءات أمنية مشددة بالغت فيها القوات الأمنية.

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ(المدى الاقتصادي): كانت مطالب المتظاهرين يوم الجمعة الماضي مشروعة وحقيقة لافتاً إلى وجود توجهات من الحكومة للاستجابة إلى مطالب المتظاهرين وخاصة مشكلة الكهرباء والتي من المؤمل أن يتم تنفيذها خلال منتصف السنة المقبلة.

وأضاف الصوري: أما عن البطاقة التموينية والنقص الحاصل في مفرداتها فقد حملت أمانة مجلس الوزراء وزارة التجارة مسؤولية النقص الحاصل.

وتابع الصوري: منذ عام ٢٠٠٣ والى حد هذا الوقت صرفت الحكومة مبالغ كبيرة ولا توجد شفافية كافية بما يتعلق بالنفقات التي تم إنفاقها ولا بالنتائج التي سوف تحققها الحكومة، أما ما يتعلق بالبطالة فلا توجد خطوة جدية كفيلة للقضاء على هذه المشكلة بالإضافة إلى عدم توفر اهتمام كاف بالقطاعات الحقيقية فهنالك تشتّت في الأموال التي تنفق ولا توجد سياسة واضحة بما يتعلق بتنمية الاقتصاد الحقيقي ودور القطاعين العام والخاص، فلابد أن تقوم الحكومة بإجراءات محكمة ووضع آليات مناسبة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولفت الصوري إلى ضرورة قيام الحكومة بتأسيس مصرف تنموي يقوم برأس مال كبير يبلغ من (٣ إلى ٥) مليار دولار بحيث يضع جميع المصارف المتخصصة في جوانبه ومنها المصرف الزراعي والصناعي والعقاري وذلك من اجل القيام بالتركيز على جميع الأموال التي تخصصها الحكومة إلى هذه القطاعات والمساهمة بشكل مباشر بعملية تنمية كافة القطاعات المذكورة فهذه الأمور كفيلة بحل تشتت الأموال والتوجه نحو تنمية القطاع العام والخاص والسكن أيضا بحيث يكون كل هذا عبر البنك التنموي والتركيز على أموال المستثمرين المحلية والأجنبية في مشاريع معددة وإعطاء كافة التأمينات اللازمة لرؤوس الأموال في الوقت نفسه، أما مشكلة الكهرباء فيجب أن تحل بشكل واقعي وان تتخذ الإجراءات اللازمة كافة لتأمين الكهرباء للمواطن والصناعة والزراعة وفق الآليات المدروسة.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون لـ (المدى الاقتصادي): إن المشاكل والمعاناة التي نادى بها المتظاهرون معاناة قد تراكمت من السابق مبيناً أن للشارع العربي دافعا أساسيا لتحريك العملية التظاهرية والمطالبة بحل المشاكل ومنها إصلاح النظام السياسي ووضع حد للفساد المالي والإداري.

وأضاف: على الحكومة أن تعمل على حل أزمة السكن بالإضافة إلى أزمة البطالة للشباب وخاصة الخرجين على أساس خطط مدروسة.

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي علي محمود الفكيكي: إذا لم تستطع الحكومة إطلاق الاستثمارات العامة والخاصة فأن الوضع يزداد سوءاً فيجب أن نعمل ما يحقق إطلاق الاستثمارات إلى هذا الوقت، مبيناً أن الواقع يشير إلى وجود عقبات كثيرة قد تحول دون تدفق الاستثمارات منها تراخيص الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والقيود المفروضة في تأسيس الشركات التي يضعها مسجل الشركات والهيئة العامة للضرائب في طريق الشركات فقد يستغرق مدة سنة كاملة من الإجراءات في تأسيس الشركة في حين أنها لا تتجاوز اليومين في باقي بلدان العالم.

وأضاف الفكيكي :أن ممارسات الهيئة العامة للضرائب في مجال العقار والضرائب التي فرضتها الدولة خلال التسعينيات بسبب إفلاس الدولة فهي لازالت سارية لحد هذا الوقت سارية المفعول أما عن الكهرباء فيفترض من الحكومة في بداية ٢٠٠٣ أن تتعاقد مع شركات عالمية لتأسيس محطات كهربائية وكذلك في مجال تقدم عدد من القطاعات الخاصة لتأسيس مصافي نفط فوزارة النفط لم تسمح إلا في العام الماضي من إطلاق التراخيص ومن المفترض أن يوافق مجلس النواب على الموازنة منذ حزيران بحيث يكون الاقتصاد جاهزا للاستثمار.

وتابع الفكيكي: أما عن البطاقة التموينية فعلى الحكومة أن تستعين برجال أعمال عراقيين في توفير مفردات البطاقة التموينية وإذا لم تقم الحكومة بهذا الإجراءات فسوف تكون في مأزق بالإضافة إلى إلغاء قرار نظام إجازات الاستيراد الذي صدر مؤخراً لذلك من اجل انسيابية السلع المستوردة للعراق وما يرتبط بها بذلك من خلق فرص عمل كثيرة كما أوقفت الحكومة العمل بالتعرفة الكمركية كما فعل ايرهارد الذي وصل إلى الحكم بعد أول حكومة بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط هتلر فقد ألغى كل التعليمات والقيود الذي كانت مفروضة على الاقتصاد وبذلك حرر الاقتصاد الألماني وفتح المجال أمام المبادرات الاستثمارات في حركة الاستثمار والتجارة.

وعلى صعيد ذي صلة فأن مركز الإعلام الاقتصادي يرى أن أفضل إجراء ممكن في الوقت الحاضر هو خفض أسعار الوقود وعلى رأسها البنزين وزيت الغاز والتي كانت عملية رفعها سببا مباشرا في التضخم والضغط على الطبقات الأقل دخلا خصوصا بعد أن أوفى العراق بمتطلبات صندوق النقد الدولي الخاصة بإسقاط ديون دول نادي باريس.

وذكر رئيس مركز الإعلام الاقتصادي ضرغام محمد علي: أن هذا الإجراء سيكون له اثر ملموس على الأسواق المحلية عبر خفض كلف النقل بشكل ملموس إضافة إلى تخفيض كلف الطاقة البديلة الناتجة عن المولدات الأهلية وان هذا الإجراء سيكون له اثر فوري على الشارع برسالة ايجابية تتيح إعادة الثقة بمناخ الإصلاح إضافة إلى إمكانية إطلاق الكميات المتوفرة من المواد الغذائية في مخازن وزارة التجارة وشراء بعض المفردات من السوق المحلية لتوفير حصة تموينية للشهر المقبل للمناطق الأكثر فقرا في بغداد والمحافظات لإعطاء هذه الفئات رسائل ايجابية بتجاوب الحكومة مع طلباتهم العاجلة.

وبين: أن هذه الإجراءات العاجلة في حال اتخاذها ستتيح فسحة زمنية ومناخا من الثقة لإجراء إصلاحات اقتصادية ومعالجات للملفات الخدمية بصورة أكثر وضوحا خلال الفترات الزمنية المقبلة وتعكس تفاعلا من الحكومة مع مطالبات الجمهور.

وزير التجارة يعلن عن توزيع المبالغ التعويضية مطلع الأسبوع المقبل

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلن وزير التجارة خير الله حسن بابكر أن توزيع المبالغ التعويضية عن مواد البطاقة التموينية سيتم الأسبوع المقبل. وقال بابكر في تصريح صحفي إن الوزارة أجرت تنسيقا مع وزارة المالية لإيصال مبالغ التعويضات إلى المحافظات بغية توزيعها عبر لجان يتم تشكيلها لهذا الغرض برئاسة المحافظين.

وأضاف أن وزارة التجارة تسعى لتوفير مفردات البطاقة التموينية وبالأخص السكر والطحين والرز والزيت، عبر تعاقدات سريعة مع الشركات.

شركة حفر الآبار النفطية تباشر بحفر ٢٥ بئراً في الحقول الشمالية

كركوك/ السومرية نيوز

أعلنت وزارة النفط عن مباشرة شركة حفر الآبار النفطية بحفر ٢٥ بئراً جديدة في الحقول الشمالية، مؤكدة أن الشركة تخطط للاستعانة بالشركات العالمية لانجاز تلك الآبار.

وقال مدير عام شركة حفر الآبار النفطية ادريس محسن الياسري لـ "السومرية نيوز"، إن "الشركة باشرت بحفر٧٧ بئرا نفطية جديدة منذ مطلع العام الحالي ٢٠١١، بالاشتراك مع شركات عالمية، منها ٢٥ بئراً في حقول شركة نفط الشمال".

وأضاف الياسري أن "الشركة تعمل حالياً على تحسين الكفاءة الإنتاجية في مجال الحفر والخدمات النفطية مع الشركات العالمية التي دخلت البلاد بعد جولتي التراخيص النفطية، كما تسعى لأخذ معظم المقاولات المتوفرة"، مشيراً إلى أن "الانفتاح على الشركات العالمية من خلال عقود الخدمة ساهم بتشغيل ثلاثة آلاف من العمالة الدائمة والمؤقتة".

وكانت شركة الحفر العراقية فرع هيئة العمليات الثانية، تمكنت العام الماضي من حفر واستصلاح ٢٥ بئراً في محافظة كركوك ضمن الخطة السنوية العامة للشركة، موزعة بواقع ١٥ بئرا في حقل عجيل جنوب غرب كركوك، وست آبار في حقل باي حسن، وبئرين في حقل جمبور النفطي، وبئرين في حقل الخباز النفطي.وتدير شركة نفط الشمال ٩٩٦ بئراً، أما الغازية فتدير ثماني آبار بحقل عجيل، ١٢٠ كم جنوب غرب كركوك، وستة ضمن حقول جمبور ٣٠ كم جنوب كركوك، وأربع ضمن حقل عكاز في محافظة الانبار.

إغلاق مصفاة بيجي بسبب تفجير.. وأسعار النفط تتأرجح عند حاجز الـ ١١٥ دولاراً

بغداد - العواصم/ رويترز

ذكر مسؤولون أن مسلحين هاجموا مصفاة بيجي النفطية شمالي غربي العاصمة بغداد مما ادى لإغلاقها اعتباراً من يوم أمس السبت ومقتل أربعة من العاملين كما فجر المهاجمون قنابل قرب وحدات إنتاج مما أدى لنشوب حريق هائل. وقال محافظ صلاح الدين احمد الجبوري لرويترز إن المسلحين زرعوا قنابل في وحدات إنتاج البنزين والسولار في المصفاة في بلدة بيجي على بعد ١٨٠ كيلومترا شمالي بغداد وهي معقل سابق لتنظيم القاعدة. وأضاف "لقد توقف المصفى بالكامل. هذه خسارة كبيرة لكل القطر. كل المدن العراقية تعتمد على إنتاجه."

وقال مصدر في الشرطة إن الانفجار الذي وقع قبل الفجر أدى لنشوب حريق تمت السيطرة عليه لاحقا واستغرق إطفاء الحريق خمس ساعات تقريبا وشاركت نحو ٥٠ سيارة إطفاء في احتواء النيران.

إلى ذلك قال مسؤول في بيجي إن طاقة الوحدات التي تضررت من الهجوم تبلغ نحو ١٥٠ ألف برميل يوميا وان الأضرار بالغة ولا يمكن إصلاحها خلال أيام قليلة. وأضاف المسؤول الذي رفض نشر اسمه "أن عملية إصلاح الأضرار ستأخذ وقتا طويلا. نحن لا نتحدث عن أيام أن الضرر بالغ."

وتابع "نأمل في إعادة تشغيل المصفى جزئيا في الأيام القليلة القادمة" وأضاف أن المصفاة بها مخزون كاف لتغطية الاحتياجات المحلية لمدة سبعة أيام على الأقل.

ولا يصدر العراق إنتاجه من منتجات النفط لأنه يستخدم بالكامل لتوليد الكهرباء والاستهلاك المحلي.

واضر ضعف الاستثمار بقدرة البلاد على تكرير أنواع من الوقود مثل وقود الديزل والبنزين واضطرت منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ لاستيراد الوقود لسد الفجوة المتزايدة بين حجم الامدادات والطلب المحلي.

الى ذلك صعدت العقود الآجلة للنفط الامريكي امس الاول الجمعة مسجلة أعلى مستوى إغلاق أسبوعي في عامين ونصف العام تقريبا بفعل المخاوف بشأن الإمدادات مع توقف جانب كبير من صادرات النفط الليبية بسبب الانتفاضة ضد حكم معمر القذافي.

وأغلقت الأسعار دون أعلى مستوى لها في الجلسة في أعقاب أنباء بأن السعودية زادت إنتاجها النفطي لتهدئة المخاوف بشأن الإمدادات المرتبطة بالانتفاضة في ليبيا.

وأغلق الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم ابريل نيسان مرتفعا ٦٠ سنتا أو ٠,٦٢ بالمئة ليسجل عند التسوية ٩٧,٨٨ دولار للبرميل بعد أن تراوح في نطاق من ٩٦,١٧ دولار الي ٩٩,٢٠ دولار.

وهذا هو أعلى مستوى أسبوعي للتسوية في نايمكس منذ الأسبوع المنتهي في السادس والعشرين من سبتمبر أيلول ٢٠٠٨ عندما أغلق الخام الامريكي على ٨٩ر١٠٦ دولار. وينهي الخام الامريكي الأسبوع على مكاسب قدرها ١١,٦٨ دولار أو ١٣,٥ بالمئة.

في غضون ذلك صعدت أسعار العقود الآجلة لخام برنت لتسجل أعلى مستوى إغلاق أسبوعي في عامين ونصف مدعومة باستمرار المخاوف من نقص الامدادات بعد تعطل جانب كبير من صادرات النفط الليبية بسبب الازمة السياسية في البلد العضو بمنظمة اوبك.

ورغم هذا فان خام القياس الاوروبي أغلق منخفضا عن مستوياته للجلسة بعد انباء بأن السعودية زادت انتاجها من الخام وهو ما ساعد في تهدئة المخاوف بشان نقص الامدادات الليبية. وأنهت عقود برنت للتسليم في ابريل نيسان جلسة التعاملات في بورصة البترول الدولية بلندن مرتفعة ٧٨ سنتا أو ٠,٧ بالمئة لتسجل عند التسوية ١١٢,١٤ دولار للبرميل بعد ان تراوحت في نطاق من ١١٠,٥٢ دولار الي ١١٣,٩١ دولار. وهذا هو أعلى مستوى اسبوعي للتسوية منذ الاسبوع المنتهي في الحادي والثلاثين من اغسطس اب ٢٠٠٨ .

وينهي خام القياس الأوروبي الأسبوع على مكاسب قدرها ٩,٦٢ دولار أو ٩,٣٨ بالمئة.

المالية: إطلاق ٣٠% من موازنات تنمية الأقاليم

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أطلقت وزارة المالية ٣٠٪ من موازنات تنمية الأقاليم لتنفيذ المشاريع الخدمية المهمة في المحافظات على خلفية التظاهرات التي شهدتها البلاد. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عدنان الجبوري لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) : إن وزارة المالية أوعزت إلى دائرة الموازنة العامة بإطلاق ٣٠ ٪ من نسبة موازنات المحافظات حسب ما مخصص لتنمية الأقاليم" .

وأضاف الجبوري أن الوزارة أكدت على أن الحكومات المحلية بضرورة تنفيذ الموازنات المالية المخصصة لتنمية الإقليم لتنفذ الاحتياجات الضرورية التي يتطلبها أهالي المحافظات".

واقر مجلس النواب موازنة عام ٢٠١١ في ٢٠ من شباط الجاري بقيمة ٨٢مليار دولار أميركي.

وتابع أن العامل الرئيسي الذي دعا إلى إطلاق موازنات تنمية الأقاليم هو التظاهرات الشعبية التي شهدتها اغلب المحافظات العراقية والتي تطالب بتوفير الخدمات". وبين إن : الوزارة تأمل أن تصرف مخصصات تنمية الأقاليم من قبل الحكومات المحلية فيما يسد احتياجات المحافظات العراقية الضرورية والرئيسة".

وأعلنت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب إن العجز في موازنة عام٢٠١١ والبالغ ١٣مليار دولار ليس عجزا حقيقياً وقابل للمعالجة.

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قد أعلن في السادس من الشهر الجاري ان مجلس الوزراء اقر قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام ٢٠١١ بعد تعديلها والتي بلغت ٩٦,٦ ترليون دينار. فيما اجل مجلس النواب في السابع من الشهر الجاري القراءة الثانية لقانون الموازنة.

وأعلنت هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء عن أن الحكومة قررت رفع النسبة في الشق الاستثماري في موازنة العام الحالي إلى ٣٠٪ على حساب الشق التشغيلي بهدف دعم المشاريع الاستثمارية.

وأكدت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي على أن الشق التشغيلي في موازنة عام ٢٠١١ لم يتم إجراء تغييرات واسعة عليه كونه يتعلق بمستوى معيشة المواطن.

وحذرت وزارة التخطيط في وقت سابق من مغبة تأخير إقرار موازنة عام ٢٠١١ كون ذلك يضع العراق على محك اقتصادي خطر.

وأكد البنك المركزي العراقي على أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع من النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ ما كان عليه، مبينا أنها بنيت وفق سياسة البلاد الاقتصادية.

وزير الإسكان يشكو من قلة التخصيصات الاستثمارية

بغداد/ المدى الاقتصادي

قال وزير الإسكان والإعمار محمد الدراجي إن التخصيصات المالية لوزارته لن تكفي سوى لإنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية سنويا، منوها أن العراق يحتاج إلى مليوني وحدة سكنية.وأضاف الدراجي خلال مؤتمر صحفي عقده في مدينة كربلاء: أن العراق بحاجة إلى مليوني وحدة سكنية لكي يتخلص من أزمة السكن ولكن ما خصص لنا من أموال لا يكفي سوى لإنشاء ثلاثة آلاف وحدة سكنية سنوياً".وتابع: لدينا خطة خمسية لتنفيذ مشاريع السكن ولدينا الأراضي المخصصة من وزارة البلديات ولكن التخصيصات المالية هي المشكلة.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠